المشروع الثقافي الاستعماري الفرنسي
في الجزائر خلال ثورة التحرير المباركة

د / اسعيد عليوان

جامعة الأمير عبد القادر . قسنطينة

مقدمة

من الناذر أن نجد دولة نالت استقلالها و لكنها ظلت تعاني من آثار الاستعمار معاناة أذهبت ريحها وجعلت بأسها شديدا بين أبنائها. ولكن هذا تمثل في الجزائر التي لا زالت تعاني من آثار الثقافي الفرنسي ، وهو مشروع متعدد الجوانب ومتكامل نشأ قبل الاستعمار في 1830م وتطور معه و تواصل بعد الاستقلال ومن أهم جوانبه سياسة الفرقة الشاملة وقد طبقت من خلال جوانب متعددة من أهمها المدرسة و هي قسمان ، تنصيرية ورسمية اتفقتا في محاربة القرآن الكريم ولغته، ولما كان موضوعنا يتعلق بمشروع فرنسا أثناء الثورة فإننا -لكي يتبلور لنا هذا المشروع رأينا أن نربطه بما سبق وهو ما جعلنا نعالج موضوعنا كالآتي :

1-نقديم ملخص عما وقع في سياسة الفرقة منذ 1830م

2-الخطوط العامة لسياسة الفرقة

3-الوصول إلى المشروع الفرنسي أثناء الثورة ونتائج ذلك.

الخطوط العامة لسياسة الفرقة (الغزو الثقافي)

-تحطيم المؤسسات الثقافية العربية الإسلامية

-نهج سياسة التجهيل ، ويكفي أن نعرف بأن نسبة المتعلمين من الشباب الجـــــزائري بلغت في 1830 أكثر من 40% و في 1948 نزلت إلى 10% [1]

- ملحق مؤرخ في 17 ماي 1851 يمنع على الجزائريين تعلم أي شيء في المساجد له علاقة بالعلوم العصرية [2]

- قانون جول فيري (**Jules ferry**) وزير التربية و التعليم الذي صدر في 13 فبراير 1883م[3] الذي نص على مجانية التعليم ، وتعميمه بين الأهالي[4] ولكن هذا التعليم كان قاصرا على الابتدائي و خاصا بالذكور دون الإناث وباللغة الفرنسية وحدها وكان يتم في مدارس خاصة بالأهالي وليس مع الأوربيين ، ويحتوي على كل السيئات من رداءة القاعات و عدم توفر الوسائل البيداغوجية ، ومن أكمله حرم من القانون إلا لأبناء الذوات الذين تحتاجهم فرنسا . كل هذا التقسيم إلى 1948 و يبدوا أن السبب في ذلك هو ازدهار مدارس جمعية علماء المسلمين الجزائريين ، فأرادت فرنسا أن ترغب في التعليم لمحاربة الجمعية وإن كان السبب الظاهري هو صدور قانون 20 سبتمبر 1948 الذي قرر المساواة مع الأوربيين .

---

[1] عبد الله حمادي ، الحركة الطلابية الجزائرية (1871-1962) ط1، الرابطة الوطنية للطلبة الجزائريين ، الجزائر 1994 ص13-33

[2] عبد الحميد بن باديس ، البصائر، 10 جوان 1938 ، جـــ1، ص1-2

[3] رابح تركي ، الشيخ عبد الحميد بن باديس رائد الاصلاح والتربية ، ط3 ، ش و ن ت الجزائر 1985، ص135

[4] محمد العربي ولد خليفة، ملاحظات أولية حول تأثير المدرستين التقليدية و الاستعمارية في نظامنا التعليمي الراهن، مجلة سيرتا ، معهد العلوم الاجتماعية ، جامعة قسنطينة ، نوفمبر 1979م س1، ع2، ص98.

- قانون 1892 الذي ينص على منع الأهالي من تأسيس أي مدرس وطبق هذا ، وإن سمح به يكون قاصرا على تحفيظ القرآن الكريم [1]

- قانون حظر فتح المدارس إلا برخصة وقد صدر في 24 ديسمبر 1904 و لا تعطى هذه الرخص الا بشروط قاسية تكاد تكون مستحيلة[2] منها لا تفسير ، لا حديث ولا أدب عربي لا جغرافيا و تاريخ إن جزائريان أو عربيان أو إسلاميان لا مواد رياضية أو علمية الخ.

--حظر استعمال اللغة العربية في المجال الرسمي حظرا مطلقا فحتى الإمضاء كان لا يقبل أكون إلا بالفرنسة .[3]

- فرض حصار محكم على المجتمع الجزائري وغلق جميع النوافذ المشرقية التي يمكن أن يتسلل منها شعاع المعرفة و الوعي العلمي العربي الإسلامي[4]

- التركز على فرنسة و تعليم منطقة القبائل الكبرى[5]

- تأسيس المدارس الإسلامية الثلاث المسماة بالمدارس الإسلامية الفرنسية Franco Musulman وهي فرنسية 100% لأن جميع مواد التدريس فيها بالفرنسية و اللغة العربية كان الطلبة يخيرون فيها بين الفصحى والعامية[6] وكانت وظيفتها أن تحصي من الأهالي التابعين لسياستها من يقوم بالخدمات التي يحتاجها الجهاز الاستعماري[7]

---

[1] عبد الحميد بن باديس ، البصائر 10 جوان 1938م ص1،2

[2] أحمد الخطيب ، الثورة الجزائرية ، دراسة و تاريخ ، دار العلم للملايين ، بيروت، 1958، ص 129-130

[3] أحمد بن نعمان ، التعريب بين المبدأ و التطبيق، دط ش و ن ت الجزائر 1918 ، ص166.

[4] المرجع نفسه ، ص171- 172

[5] أحمد الخطيب ، المرجع السابق ، ص133، أيضا رابح تركي المرجع السابق ، ص134

[6] رابح تركي ، التعليم القومي و الشخصية الوطنية ، دط ش و ن ت الجزائر ، ص128

[7] عبد الله حمادي المرجع السابق ، ص24

-قانون اعتبار اللغة العربية لغة أجنبية في الجزائر ، قانون 8مارس 1938 الذي أصدره داخلية فرنسا شومان (Chauman)[1]

نتائج الفرنسة :

أنتجت الفرنسة نتائج وخيمة أهمها :

- دعاة الاندماج والتجنيس ، وقد تحدثنا عنهم قبلا .

- اللائكية وقد تحدثنا عنها قبلا

- تيار معاداة اللغة العربية الفصحى ومحاربتها ، وذلك بعد فرنسة فئة من الجزائريين أصبحوا يشكلون طبقة منغلقة على نفسها تجاه المجتمع الجزائري متنكرة لوطنها وتاريخيها تنشد التمثل في المجتمع الفرنسي .

- انتشار ظاهرة التحدث باللغة الفرنسية بين الجزائريين : و لا سيما في مدن الكبرى بسبب فرضها لغة رسمية و عملية في جميع مجالات الحياة بسبب احتكاك الجزائريين بالفرنسيين في مختلف مرافق الحياة كالإدارة والتشغيل والجيش و التي كان الجزائريون مجبرين فيها على التحدث بالفرنسية ، وأصبح كثير من الجزائريين عاجزين على التعبير عن كثير من الأمور باللهجة العامية .

- تكوين فئة من متوسطي الثقافة و التعليم المفرنسيين : وتوظيفها كإطارات في مختلف المؤسسات الإدارية و الاقتصادية و الإعلامية كجزء من استراتيجية محكمة أخذت الإدارة الاستعمارية في إمشائها قبيل الاستقلال لمواصلة سياسة الفرنسة بعد الاستقلال وبذلك خلقت فرنسا نواة لسياسة التبعية اللغوية والثقافية لإلحاق الجزائر بما أصبح يسمى البلدان "الإفريقية الفرنكوفونية " .

---

[1] رابح تركي ، المرجع السابق، ص128

-ضعف اللغة العربية : بسبب المحاربة المستمرة لها كما ذكرنا في مختلف مرافق الحياة من إدارة و تعليم و إعلام ومحيط اجتماعي . فوصلت إلى الحضيض وامتلأت حتى العامية والقبائلية بالفرنسية و كادت اللغة العربية و ثقافتها تندثر من الجزائر بعد مرور 100 عام على الاحتلال ، ولو لا جمعية العلماء لكانت في خبر كان .

-فساد اللهجة العامية : ولا سيما في المدن الكبرى و خلطها بالكلمات الفرنسية ضمن خطة مدروسة قامت بها سياسة الفرنسة[1] . ومن ذلك كتاب صوالح الذين سنحلله لاحقا . ويلاحظ أن إفساد العامية كان يتدرج خطورة وفقا لقد الاستعمار في المنطقة ، فكانت عامية الجزائر العاصمة أكثر فسادا لأنها أقدم استعمارا ، ثم قسنطينة ، أما تبسة فلأنها بعد قسنطينة فقد ظلت لهجتها العامية حتى العشرينات لم تلوث بعد . أما أفلو فقد بقيت عربيتها فصحى صافية نقية ، لأن الاستعمار لم يكن قد دنسها بمعمريه و إدارته . يقول مالك بن نبي : كانت تبسة على علمي المدينة الوحيدة حيث الناس يتكلمون حينذاك لغة لا تزعم لنفسها بيانا أدبيا و لكنها كانت سليمة في المفردات و صافية في اللهجة[2] أما أفلو التي لم يكن المعمرون وصلوا إليها " وكانوا يتكلمون بلسان عربي لا ريب أنهم لا يأخذون فيه الحالات النحوية بعين الاعتبار، ولكن لا مراء أنه كان أفصح لسان الجزائر" [3].

---

[1] أحمد بن النعمان ، التعريب ، ص188-190

[2] مالك بن نبي ، مذكرات شاهد القرن الطفل، ترجمة مروان القنواتي ، ط1، دار الفكر ، بيروت 1969.

[3] المصدر نفسه ، ص217.

النزعة البربرية : خلق الاستعمار هذه النزعة بهدف تدمير الوحدة الوطنية وجعل الصراع بين الجزائريين شديدا لينشغلوا عنه ، وبعد الاستقلال أصبح الهدف تدمير الوحدة الوطنية وخلق دويلات عرقية وجعل الصراع بينها شديدا لمنع الجزائر من أي نتقدم يذكر، وتأبيد هيمنة اللغة الفرنسية و جعلها اللغة المشتركة بين شطري الشعب الجزائري الذي تقسمه هذه النزعة أساسا إلى برب يتكلمون القبائلية و عرب[1]. و الهدف النهائي إرجاع النصرانية إلى مستعمراتها القديمة أي ما قبل الإسلام ، وتكريس الاستعمار الجديد .

وهكذا كانت سياسة الفرنسة تعمل على تقسيم الشعب الجزائري تحت شعار ما يسمى السياسة البربرية إلى مجموعتين متناحرتين متنافرتين إحداهما اعتبرتها مجموعة مستعمرة وهم العرب ، والأخرى مستعمرة من الأولى وهم البربر بمعنى أنهم مستعمرون من العرب لا من طرف فرنسا التي أتت لتحررهم وذلك لضرب ، إحداهما بالأخرى للقضاء على الكل لبقائها ، وقد بدأت فرنسا هذه السياسة في الجزائر ثم في المغرب الأقصى بعد احتلاله عام 1912م وتوجتها بإصدار الظهير البربري المشهور في عام 1930م وهو الظهير الذي أثار ثائرة العالم الإسلامي العربي والذي قررت بمقتضاه سياسة تعليمية خاصة بالبربر وحرمت عليهم تدريس اللغة العربية [2] ولقد أدرك الجزائريون نوايا فرنسا من كل هذا فثاروا على ذلك .ومن ضمنه ما قام به علماء زواوة الكبرى ومتصوفوها و أعيانها ، ومن ورائهم سكان المنطقة من تقديم عريضة جماعية على 1948م إلى حكومة الاحتلال يتبرأون من كل ذلك و يحتجون ويطالبون

---

[1] أحمد بن نعمان ، التعريب ، 238.

[2] رابح تركي ، التعليم القومي في الجزائر ، دط، مطبعة دحلب ، الجزائر ، 1991م ، ص127

بالرجوع إلى شريعة القرآن وعدم فصل منطقتهم عن باقي الوطن و يعتبرون بأنهم عرب ويرفضون التنصير . ومما جزء لا يمكن فصله عن الجسم العربي الجزائري، وأنها لا ترضى أن تكون نوعا جديدا على هامش العرب [1].

ورغم هذه المقاومة إلا أن فرنسا نجحت في زرع سياسة تسد و أنشأت الحركة البربرية و أنشأت لها أصولها التي تقوم عليها . وها هي الجزائر اليوم تعترف في دستورها بأن الأمازيغية بعد من أبعاد الشخصية الوطنية.

ونختم حديثنا عن هذه القضية بالقول بأن عقد الثلاثينيات كان مرحلة حبلى بالأحداث الجسام التي كان أغلبها سلبيا على المجتمع الجزائري ، ففي سنة 1930م أقامت فرنسا الاحتفال المئوي على استعمارها لبلادنا ، وفي هذه السنة نفسها أصدرت ما عرف بالظهير البربري في المغرب، و في هذا العقد عقد المؤتمر الأفخارستي ، وفيه ظهر دعاة الإدماج بلائكيتهم و فرنسيتهم، وفيه ظهرت الحركة البربرية و استوت على سوقها . هذه الأحداث مازالت آثارها إلى الآن ، وهو ما يدل على نجاح سياسة التعليم الفرنسي في تحقيق أهداف الاستعمار .

ولكنه في هذا العقد أيضا ظهرت جمعية العلماء المسلمين الجزائريين وحزب الشعب الجزائري اللذان سيقودان الجهاد الوطني لتحرير البلاد ثقافة وسياسة . وكانت جهود هذا الاتجاه هي التي فجرت ثورة 1954م التي تعد أعظم ثورة خلال قرنين كاملين على الأقل : القرن 19 و20 ضد عدو أجنبي ، ولكن

---

[1] محمد البشير الابراهيمي ن البصائر ن 6ديسمبر 1998م، السنة2، السلسلة 2، ص7، رابح تركي ، التعليم القومي ، ص127.

عين الاستعمار كانت تراقبها و تخطط لها ، وهذا يقودنا إلى الحديث عن الفرنسة أثناء الثورة .

الفرنسة أثناء الثورة

قلنا آنفا أن ثورة 1954م تعد أعم ثورة ضد عدو أجنبي خلال قرنين كاملين على الأقل القرن 19 و القرن 20 ، ولكن عين الاستعمار لم تكن نائمة، فزاد تكريسه للفرنسة باتباع سياسة جديدة تتمثل فيما يأتي :

- التحاق خريجي مدارسه المفرنسة بالثورة .
- خطة الجنرال ديجول (برومسيون لاكوست)
- اتفاقيات إيفيان

وقبل شرح عناصر هذه الخطة نذكر بأن ما أنتجته هذه الخطة هو الذي قرر مصير لغة القرآن بعد الاستقلال إلى هذه اللحظة، رغم المجهودات الجبارة التي بذلها حزب جبهة التحرير الوطني على المستوى الرسمي لإرجاع القطار إلى السكة ، ولكن كثيرا من مجهوداته ظلت حبرا على ورق الإدارة المنفذة كانت ضد لغة القرآن ، ولنبدأ شرح العناصر السابقة بالعنصر الأول ، هو :

التحاق خريجي المدرسة الفرنسية (الاتحاد العام للطلبة المسلمين الجزائريين) بالثورة : إنه لجدير بالذكر أن نقول أن ما إن اندلعت الثورة حتى أغلقت فرنسا مدارس جمعية العلماء و المدارس الحرة و تعقبت معلميها[1] و تلاميذها ، فصعدوا إلى الجبال و كونوا مع الفلاحين النواة الأولى لجيش التحرير الوطني وتحملوا معهم مسؤولية الثورة في سنواتها الثلاث الأولى الحاسمة لمصيرها قبل أن يلتحق

[1] ومن رجال جمعية العلماء الذين قتلوا ، الشيخ العربي التبسي الذي اختطفته السلطات الفرنسية من بيته في سنة 1957م و لم يظهر له أي أثر بعد ذلك ، ولا يعرف قبره إلى الآن .

خريجو المدارس و الجامعات الفرنسية عام 1956[1]. وفي تلك السنوات الأولى للثورة أخذت جبهة التحرير الوطني تعمل على إعادة الاعتبار للغة الوطنية وتعميم استعمالها على سائر وحدات جيش التحرير، وحتى على المعتقلين والسجناء إلى غاية 1957م فاتت أكلها و لكنها ابتداء من 1957م وقع الانحراف عن هذا الخط [2] . وهو ما أطلق عليه عثمان سعدي "الردة عن التعريب الأولى" (1957-1962م)، بتخلي المسؤولين عن الثورة عن اللغة العربية و تكريسهم للفرنسية و إسباغ الشرعية عليها . وتم ذلك على يد الاتحاد العام للطلبة المسلمين الجزائريين الذي التحق أعضاء ه بالثورة ، وكان مقره باريس وجل هؤلاء الطلبة هم أبناء الموظفين و المستخدمين في الإدارة الفرنسية و الأثرياء ، لأنه لا يمكن لغير هؤلاء الوصول إلى الثانويات والجامعات كما ذكرنا قبلا . وكانت إيديولوجيتهم صورة عن إيديولوجية دعاة الاندماج والتجنيس يذوبون في الفرنسية حبا كارهون للغة العربية ، وقد التحق زعماء هذا الاتحاد بمكاتب جبهة التحرير الوطني بالقاهر وتونس و الرباط و غيرها و هي المكاتب التي تحولت فيما بعد إلى مكاتب الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية (1958) ليحدثوا في مسار الثورة التعريبي، فهم منشؤوا الهياكل الإدارية لهذه الحكومة التي انتقلت إلى الجزائر في سنة 1962م لتؤطر إدارة الدولة الجزائرية المستقلة ، فجذرت الفرنسية بعد الاستقلال وطابعتها الشرعي تحت ستار "الإدارة الجاهزة لبناء دولة في إطار السباق مع الزمن" وقد ساعدهم في فرنسة الجهاز الإداري للثورة قبل الاستقلال الزعماء التقليديون للأحزاب

---

[1] عثمان سعدي ، التعريب في الجزائر ، كفاح شعب ضد الهيمنة الفرنكفونية ، دط، شركة دار الأمة للطباعة والنشر و التوزيع ، الجزائر، 1993م، ص33.

[2] المرجع نفسه ، ص34.

السياسية كحركة انتصار الحريات الديمقراطية و حرب البيان لأنها هي في أصلها نشأت في فرنسا وكانت مفرنسة ، كان هؤلاء لا يخفون احتقارهم للغة العربية ولا أدل على ذلك أن بعضهم أقام بالبلدان العربية خمس سنوات و لم يفكر في تعلمها، بل وهم هناك تعلموا لغات أوروبية سواء كانوا لبراليين أو يساريين ولقد تمكن هؤلاء من إزاحة البعثات الطلابية الأربع التي أرسلتها جمعية العلماء إلى كل من القاهرة ودمشق وبغداد وعمان و الكويت و غيرهم من الطلبة الأحرار و استولوا على الجهاز الإداري للثورة بالخارج منذ 1957م ثم للحكومة المؤقتة فيما بعد بالقاهرة ، بل وتمكنوا من حل تنظيم أولئك الطلبة المعربين الذي كان بالمشرق وهو "رابطة الطلبة الجزائريين" وذوبوه في اتحادهم وأخذوا يعاملونهم كمواطنين من الدرجة الثانية و هي عقدة "تحت الفرنسيين وفوق الجزائريين " ولقد وصل الأمر بالاتحاد العام للطلبة المسلمين الجزائريين أن رفض أعضاؤه الاستعراض بالعلم الوطني في فرصوفيا عاصمة بولونيا أثناء مهرجان الشباب الذي شارك فيه وفد جبهة التحرير الوطني لـــ 230 عضوا ، ولكن الغلبة كانت للشيوعيين فرفض رئيس الوفد مصطفى كاتب به في مسيرة افتتاح المهرجان و استعرضوا براية حمراء كتب عليها بالفرنسية (الشبيبة الجزائرية) كما رفضوا توزيع المنشورات بحجة أنها غير لائقة ، وقد حاولوا في خطبهم و اتصالاتهم وسلوكهم في هذا المهرجان ، إفهام المشاركين في أن الثورة الجزائرية يقودها الحزب الشيوعي الجزائري . وما يهمنا هنا أن هؤلاء الذين رفضوا الاستعراض بالعلم الوطني من شباب الاتحاد العام "عناصر من حركة

انتصار الحريات الديمقراطية" هم الذين تقلدوا المناصب العليا في إدارة الدولة الجزائرية المستقلة[1]

خطة الجنرال ديجول (برومسيون لاكوست) (1958-1962) : من أهم أسباب اهتمام فرنسا بالجزائر وتركيزها عليها أن الواقع الجزائري يعد جزءا لا يتجزأ من الضمير الجماعي الفرنسي إضافة إلى الأهمية السياسية الدولية التي تحتلها الجزائر في التفكير الفرنسي عامة و الديجولي خاصة. وهو ما عبر عنه جون دي بروجلي وزير الدولة لشؤون الجزائر في تصريح رسمي يوم 4 نوفمبر 1964 م قائلا :" إن فرنسا وهي تواصل سياسة التعاون مع الجزائر إنما تعمل ... على حماية مصالح محددة .. فالجزائر بصفة خاصة ، هي :"الباب الضيق" أو عنق الزجاجة الذي يمكن لفرنسا أن تمر منه إلى العالم الثالث، إن أي خلاف بيننا و بين بلد آخر غير الجزائر من دول شمال إفريقيا ، غنما يكون مجرد توتر في العلاقات الثنائية ، اما الصدام بيننا و بين الجزائر فإن له أبعاد أخطر و آثارا أعمق ليس في نطاق العلاقات الفرنسية الجزائرية فحسبن وغنما على صعيد جهودنا الديبلوماسية في جميع أنحاء العالم[2]

ولما كان الاستعمار الفرنسي أقوى أنواع الاستعمار الأوربي، فهو دائما غزو ثقافي في المقام الأول، وهو ما جعل السياسة الفرنسية الاستعمارية تعمل على تصدير آلاف المدرسيين الفرنسيين إلى المستعمرات الفرنسية ، وذلك لاستمرار الوجود الفرنسي في تلك المستعمرات عامة ، والجزائر خاصة[3]

---

[1] المرجع نفسه ، ص37-41.

[2] نازلي معوض ، العلاقات الجزائرية بين الجزائر وفرنسا (من اتفاقيات إيفيان إلى تأميم البترول (رسالة دكتوراه) تقديم بطرس غالي ، دط، مركز الدراسات السياسية و الإستراتيجية بالأهرام بالتعاون مع الهيئة المصرية العامة للكتاب ، 1978، ص13، 36

[3] المرجع نفسه ، ص60-62.

ديجول وهذه القضية : عندما جاءت أحداث حرب الجزائر بديجول إلى الحكم سنة 1958م اقتنع بأن الجزائر مستقلة لا محالة فراح يكثف جهوده و جهود أجهزة الدولة الفرنسية لإبقاء الجزائر المستقلة مطبوعة بالثقافة الفرنسية لإبقاء هيمنة فرنسا عليها بعد الاستقلال ، فكان أول عمل قام به إنما هو تأجيل المفاوضات حول الاستقلال لربح الوقت ريثما يتم إعداد مخطط كامل لذلك الغرض بالإبقاء على هيمنة الثقافة الفرنسية على الجزائر وذلك بإبقاء مقاليد الأمور تحت سيطرة الجزائريين المفرنسين ليسيروا الإدارة الجزائرية ويؤلفوا طبقة ذات امتياز (إندماجيون جدد) سواء بالنسبة لطريقة تفكيرهم أو معيشتهم، مما يجعلها حتما تقف في وجه التعريب، لأنه يمثل في نظرها خطرا يهدد وجودها في قمة السلم الاجتماعي بالبلاد [1]. وهو ما تحقق بالفعل إلى حد أن هذه الطبقة لم تعد القضية بالنسبة إليها مجرد مصالح مادية، بل أصبحت قضية إيديولوجية بدليل أنها رفضت تعريب نفسها رغم صدور القوانين الملزمة لها بذلك.

منها أمر إجبارية معرفة اللغة العربية للموظفين الذي صدر في 2 يونيو 1966م بإمضاء الرئيس هواري بومدين[2]

وكان مخطط ديجول يتمثل في توسيع مراكز التدريب الإداري للشبان الجزائريين و تخريج الآلاف منها لاستلام الإدارة الجزائرية بعد الاستقلال وضمان استمرار الهيمنة الفرنسية من خلالها، وكانت هذه المراكز تسمى: "برومسيون لاكوست" نسبة للوزير الفرنسي المقيم بالجزائر[3]. وهكذا هتم ديجول بالتعليم كثيرا في الجزائر مما جعل عدد التلاميذ الجزائريين يرتفع من 995 438 إلى

---

[1]-المرجع السابق ، ص63

[2]-الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، السنة 5، ع36.

[3]عثمان سعدي ، التعريب في الجزائر، ص42.

475 735 في السنوات الأولى من حكمه كما تضاعف عدد التلاميذ الإعدادي و الثانوي ، ويظهر نجاح خطته أكثر في التعليم العالي حيث تضاعف عدد الطلبة الجزائريين في جامعة الجزائر 4 مرات خلال الثلاث السنوات الأولى من حكمه[1].

توافق عملية "بروميسيون لاكوست" ومنهج إدارة الحكومة الجزائرية المؤقتة : مما يؤسف له أنه بدل أن تضع الحكومة الجزائرية المؤقتة خطة معاكسة لبرومسيون لاكوست، وضعت خطة مكملة لها. فتوافق سلكوها وسلوكه وساعد على ذلك كما بينا التحاق أعضاء اتحاد الطلبة المسلمين الجزائريين من باريس بالمصالح الإدارية للحكومة المؤقتة الذين وجدا أنفسهم بعد الاستقلال في نفس الخط مع خريجي برومسيون لاكوستن فاضطهدوا العربية والمعربين ، ولا أدل على هذا من أنه تربع لمدة أكثر من عشر سنوات ، عبد الرحمن كيوان أحد صناديد حركة انتصار الحريات الديمقراطية على عرش الوظيف العمومي الذي يعد غرفة العمليات للحرب الصليبية المشنة على اللغة العربية منذ 30 سنة كما تربع أحد صناديد برومسيون لاكوست وهو ميسوم الصبيح المدير الأسبق للمدرسة الوطنية للإدارة التي هي المكان الوحيد لتخريج الاطارات العليا في الإدارة الذي سئل : لماذا لا تدخل التعريب لمدرستك ؟ فأجاب : "المكان الوحيد الذي بقي طاهرا و يريدون تنجيسه "[2].

---

[1]-نازلي معوض المرجع السابق، ص64،65.

[2]عثمان سعدي ، التعريب ، ص43.

وهنا نتساءل : لو سئل مدير المدرسة الوطنية لإدارة بفرنسا هذا السؤال عن اللغة الفرنسية و أجاب بنفس الجواب ، فماذا يكون موقف الحكومة الفرنسية منه و الصحافة و الرأي العام؟!.

ولكن الرجلين كيوان و ميسوم وضعا اليد في اليد لمدة 14 سنة لبناء إدارة مفرنسة و حرما على اللغة العربية دخول موقعيهما ، وبذلك تم الحفاظ على الجزائر االفرنسية في مضمونها و إن تغير شكلها. و المسؤولية يتحملها أعضاء الحكومة المؤقتة حيث بلغ الانحراف قمته عندهم في هذا المجال ، مجال تعريب الإدارة وهو ما عبر عنه الأخضر بن طوبال وزير الداخلية في الحكومة المؤقتة الذي ألقى محاضرة في مارس 1960م امام مناضلي جبهة التحرير في المغرب الذي عندما سئل :" لماذا لم تحدد المؤسسات المؤقتة للدولة الجزائرية اللغة الوطنية التي سترسم بالجزائر بعد الاستقلال ؟" فأجاب :"إنه عن عمد لم يتم تحديد اللغة الرسمية ... لأن هذا المشكل ليس مستعجلا... وفي انتظار اللغة (العربية) مستعملة بسهولة لابد علينا أن نعمل باللغة التي نملكها أفضل حتى ولو كانت هذه اللغة هي الفرنسية.

ولقد رأيناه في التلفزة الجزائرية سنة 1992م أي بعد 30 سنة من الاستقلال وهو لا يتكلم إلا بالفرنسية [1]. ونجد الأسوأ من هذا التصريح سعد دحلب وزير الشؤون الخارجية في الحكومة المؤقتة للصحيفة التونسية إفريقيا العمل Afrique Action عدد1/27-6نوفمبر 1961م ، وهو تصريح يعبر بكل وضوح عن رأي الحكومة المؤقتة فيما يتعلق بالمفاوضات الجزائرية الفرنسية التي تمخضت عنها اتفاقيات إفيان ، و ما يهمنا منه بالفرنسية فيقول:"وهناك

---

[1] المرجع نفسه ، ص43

مجال لا يحتاج التعاون فيه إلى محادثات إنه مجال الثقافة إننا نريد الاحتفاظ بالثقافة الفرنسية وتطويرها ، وعلى هذا الصعيد أنتم مؤهلون أكثر من غيركم لمعرفة إن فرنسا في هذا المجال يمكنها أن تربح كل شيء دون أن تخسر أي شيء وستحتفظ رغم أنفنا و أنفها هي ببعض النفوذ الثقافي الذي سيكون لصالحها"[1]، هذا التصريح لو فرضنا فيه حسن النية فإنه يعد انبطاحا حرا و إلا لماذا لم يقل الفيتناميون هذا الكلام عن لغتهم ؟ .

وهكذا اتفق في التخطيط على اللغة العربية كل من ديجول و الحكومة المؤقتة مما يعني إن فرضنا حسن النية فإن قيادة الثورة لم تفهم مخطط ديجول فتعد له خطة مضادة، بل أعدت مخططا مكملا له كما ذكرنا ، وعندما تم الاستقلال وجد موظفوا إدارة الحكومة المؤقتة أنفسهم على صعيد واحد مع مخلفات الإدارة الاستعمارية المتمثلة في خريجي برومسيون لاكوست، لأن عامل صياغتهم واحد هو اللغة الفرنسية وثقافتها . وبذلك فإن مشروع مخطط ديجول أنتج الرجال الذين يكرسون الاستعمار الثقافي لإبقاء الجزائر تحت هيمنة فرنسا بعد استقلالها ، وأقامت الحكومة المؤقتة خطة مكملة لمشروعه ، وكانت النتيجة وبالا وخرابا على العروبة و الإسلام والوطن في جميع الميادين . ولما كان الاستعمار يقوم بحسابات دقيقة ، فإن ديجول لم يقم بمشروعه على إنتاج العملاء فحسب بل عمل أيضا على تكبيل الجزائر باتفاقيات لتكون النتائج مضمونة، ويتجلى هذا في اتفاقيات إفيان.

---

[1] بن يوسف بن خدة ، نهاية حرب التحرير في الجزائر ، افاقيلت إفيان ، تعريب لحسن زغداروكحل العين جبيلي ، مراجعة عبد الحكيم بن الشيخ الحسين ، دط ، ديوان المطبوعات الجزائري، 1987م ، ص72-78

إتفاقيات إفيان : هي المحادثات التي أسفرت سنة 1962م عن وقف القتال بين المجاهدين الجزائريين و الاستعمار الفرنسي فإعلان استقلال الجزائر.

وهي من حيث الشكل أبرمت باللغة الفرنسية وحدها وكانت أيضا هي وحدها لغة المفاوضات، فكانت اللغة الوحيدة التي مثلت الوفدين الجزائري و الفرنسي معا. وهذا مخالفا للاتفاقيات التي تعقد و بهذه الأهمية بين الأطراف المختلفة الألسن، و لا أدل على هذا من الفتناميين و الذين سبقوا الجزائريين 1954 م وفي محادثات جنيف بينهم وبين الفرنسيين التي أسفرت عن توقيع اتفقا الاستقلال إنما تم باللغتين الفيتنامية و الفرنسية، والسبب في إمضاء اتفاقيات إفيان باللغة الفرنسية وحدها أنها أمضاها عن الجانب الجزائري الأقلية المفرنسة المستلبة لغويا، أي التي هيأها الاستدمار الفرنسي بصياغة عقلية أفرادها في مدارسه في مرحلة ما قبل 1954م وأثناءها و في برومسيون لاكوست[1]

وأما من حيث المحتوى، فإنها تعد تتويجا للردة الأولى عن التعريب التي بدأت سنة 1957م كما ذكرنا قبلا ، لأنها كرست هيمنة الفرنسة و الثقافة الفرنسية بما قدمت لها من ضمانات، فأعطتها مرتع امتياز و فتحت أمامها آفاقا واسعة للانتشار الأفقي و العمودي في أوساط المجتمع الجزائري[2]. ولقد رأينا تصريح سعد دحلب وهو أحد أقطاب تلك الاتفاقيات .

وقد كرست هذه الاتفاقيات التبعية الثقافية و الهيمنة الفرنكوفونية على الجزائر ولقد ركزت تركيزا دقيقا وكثيفا على أهمية الفرنسة و ربط الجزائر بفرنسا

---

[1]-عثمان سعدي ، التعريب ، ص236، 237، 44، 545

[2]محمد الصالح جدي (أستاذ بعلم النفس، جامعة الجزائر) المنظومة التربوية الجزائرية التحرر و القوى، جريدة السلام، الجزائر، الاثنين 10 فيفري 1992، ص2.

ثقافيا و جعلها تابعة لها إلى الأبد . ونجد هذا مبثوثا في مختلف مواضيع الاتفاقيات إضافة إلى فصل خاص بالتعاون الثقافي، وها هي إشارة إلى هذا :

فتحت بند "حقوق وحريات وضمانات الأفراد" ورد فيما يتعلق بالفرنسيين الذي يفضلون الإقامة في الجزائر بأنهم "سيستخدمون اللغة الفرنسية في المجالس وفي علاقاتهم مع السلطات العامة كما يحتفظون بقانونهم الشخصي الذي ستحترمه و تطبقه محاكم جزائرية مكونة من قضاة يخضعون لنفس القانون .

وهذا يذكرنا بالقضاء الأجنبي في مصر الذي فرضه الإنجليز على المصريين أيام الاحتلال وكا قضاته هم قناصلة الدول الغربية –وستقوم محكمة للضمانات وهيئة للقانون الداخلي الجائري بالعمل على احترام هذه القوانين"[1]

وتحت عنوان "التعاون بين فرنسا و الجزائر" ورد أنه في مقابل ضمان الجزائر مصالح فرنسا و الحقوق المكتسبة ... ستمنح فرنسا للجزائر مساعدتها الفنية والثقافية، وتنمي كل من فرنسا و الجزائر علاقتهما الثقافية:

-يستطيع كل من البلدين إنشاء مكتب ثقافي و جامعي في البلد الآخر و ستفتح أبواب هذه المنشآت أمام الجميع.

-ستقدم فرنسا مساعدتها لإعداد الفنيين الجزائريين .

-سيوضع تحت تصرف الحكومة الجزائرية موظفون فرنسيون وخاصة المدرسين والفنيين باتفاق بين البلدين[2].

وفي الفصل الثاني من الجزء الثاني تحت عنوان "حماية حقوق وحريات المواطنين الجزائريين الذين يخضعون للقانون المدني العم " تحت بند 10.

---

[1]-بن يوسف بن خدة ، المصدر السابق، ص90، 92.

[2]-المصدر نفسه ، ص92، 93.

أ-تنشر النصوص الرسمية أو تبلغ باللغة الفرنسية و باللغة الوطنية أيضا وتستخدم اللغة الفرنسية في المعاملات بين المرافق العامة الجزائرية و بين الجزائريين الخاضعين للقانون المدني العام، ولهؤلاء الجزائريين الحق في استخدام اللغة الفرنسية ، خاصة في الحياة السياسية والإدارية و القضائية.

ج-للجزائريين الخاضعين للقانون المدني العام ، مثل غيرهم من الجزائريين الحرية في إنشاء و إدارة المؤسسات التعليمية.

د-يستطيع الجزائريون الخاضعون للقانون المدني العام أن يلتحقوا بالأقسام الفرنسية التي ستنظمها الجزائر في منشآتها التعليمية ، طبقا للنظم المنصوص عليها في إعلان المبادئ الخاصة بالتعاون الثقافي .

هـ-(وهذه مهمة جدا تتعلق بالإعلام) -تخصص الإذاعة و التلفزيون جزءا من إذاعتها باللغة الفرنسية يتناسب مع أهمية هذه اللغة في الجزائر[1] (وهذا هو السر في فرنسة التلفزيون الجزائري) .

وفي الجزء الثالث تحت عنوان "الفرنسيون المقيمون في الجزائر بصفة أجانب" ورد ما يأتي :

ب-للفرنسيين الحق في استعمال اللغة الفرنسية في جميع علاقاتهم مع القضاء والإدارات.

ج-يستطيع الفرنسيون فتح و إدارة منشآت خاصة للتعليم و الأبحاث في الجزائر، طبقا للنظم التي نص عليها إعلان المبادئ الخاصة بالتعاون الثقافي .

د-تفتح الجزائر أبواب مؤسستها التعليمية للفرنسيين .

---

[1] المصدر نفسه، ص97-100.

-يخضع قانون الأحوال الشخصية بالنسبة للفرنسيين ، بما في ذلك نظام الميراث للقانون الفرنسي [1]

إعلان المبادئ الخاصة بالتعاون الثقافي :

و يتكون من ثلاثة أبواب في 12 مادة :

الباب الأول : "التعاون" و يتكون من 8 مواد ومما ورد فيها :

فقد ورد في المادة الأولى ... تضع فرنسا تحت تصرف الجزائر هيئة التدريس والفنيين و المتخصصين و الباحثين الذين تحتاج إليهم في التعليم و التفتيش وتنظيم الامتحانات و المسابقات و سير المرافق الإدارية و الأبحاث ، تقدم لهذه الهيئة التسهيلات و الضمانات اللازمة لإتمام رسالتها ...

-وفي المادة 2 ورد :

لكل من البلدين حق إقامة منشآت تعليمية ومعاهد جامعية في البلد الآخر... ويكون لرعايا الدولتين حرية الالتحاق بهذه المدارس و المعاهد ، وتحتفظ فرنسا في الجزائر بعدد من المنشآت التعليمية . تلحق المنشآت المقامة بكل بلد بمكتب ثقافي و جامعي.

وفي المادة 4: تضع فرنسا تحت تصرف الجزائر الوسائل اللازمة لمساعدتها في تطوير التعليم العالي و البحث العلمي، ولجعل التعليم في هذه المجالات في مستوى التعليم بالجامعات الفرنسية، تنظم الجزائر في جامعاتها في حدود إمكاناتها دراسة ذات أسس مشتركة مع الجامعات الفرنسية من حيث البرامج و الدراسة و الامتحانات .

---

[1]-المصدر نفسه ، ص102،103.

والمادة الخامسة : للدرجات و الشهادات العلمية الصادرة في الجزائر و فرنسا والتي تخضع لنفس البرامج و الدراسة و الامتحانات قيمتها في البلدين ...

المادة 6/ في استطاعة رعايا كل من البلدين سواء كانوا أشخاصا معنويين أو حقيقيين فتح منشآت تعليمية خاصة في البلد الآخر مع مراعاة القوانين و النظم الخاصة بالنظام العام .

المادة : يسهل كل بلد لرعاية البلد الآخر الالتحاق بمنشآت التعليم و البحث التابعة لها .وذلك بتنظيم التدريب وجميع الوسائل المناسبة كمنح للدراسات والأبحاث ،وكالإعارات التي تمنح لمستحقيها بواسطة سلطات بلدهم بعد أخذ رأي المسؤولين في كل من البلدين.

المادة 8:يكفل كل من البلدين في لأرضه لا أعضاء هيئة التعليم العام و الخاص للبلد الآخر الحريات التي تقتضيها التقاليد الجامعية [1]

أما الباب الثاني : "التبادل الثقافي " فيكون من المواد 9و10و11.

ففي المادة 9:يسهل طل من البلدين في أرضه دخول ونشر جميع وسائل التعبير عن الرأي الخاص بالبلد الآخر .

المادة 10:يشجع كل من البلدين في لأرضه دراسة اللغة والتاريخ و الحضارة الخاصة بالبلد الآخر ويسهل الدراسات التي تجري في هذه الميادين و المهرجانات الثقافية التي ينظمها البلد الآخر (و يبدو أن الأكاديمية البربرية في هذه المادة).

المادة 11:يحدد اتفاق مشترك فيما بعد كيفية المساعدة الفنية التي تقدمها فرنسا للجزائر في ميدان الإذاعة و التلفزيون و السينما .

أما الباب الثالث:فيكون من المادة 12 ونصها :

---

[1] المصدر نفسه ،ص116-118

تنطبق المساعدة المذكورة في باب التعاون الاقتصادي و المالي في المجالات المشار إليها في هذا التصريح :[1]

وأما المبادئ الخاصة بالتعاون الفني وهو يتكون من 7 مواد ، فمما ورد فيه :

المادة 1:تتعهد فرنسا بما يلي :

- تقديم مساعدتها الفنية ، وتكفل للجزائر حصولها على المعلومات الخاصة بالدراسات و الأبحاث و التجارب .

ج)فتح أبواب منشآت التعليم و الدراسات العلمية أمام المرشحين الذين تقدمهم السلطات الجزائرية و توافق عليهم السلطات الفرنسية، كما تتعهد فرنسا بتنظيم أوقات التدريب و دورات الدراسة و الإعداد ، تعقد في المدارس العملية وفي المراكز الخاصة في الإدارات العامة.

د) وضع أعضاؤه فرنسيين تحت تصرف الجزائر ... لقديم المعونة في المجالين الإداري والفني[2].

أما المادة الثانية فمما ورد فيها :

أن لا يستغنى عن الموظفين الفرنسيين الذين كانوا يمارسون أعمالهم حتى يوم تقرير المصير إلا بعد أن تطلع الحكومة الفرنسية على قائمة أسمائهم و بعد إخطار الذين يعنيهم الأمر وذلك بشروط يحددها اتفاق خاص سابق.

أما المادة 6: تمنح السلطات الجزائرية لجميع الموظفين الفرنسيين المساعدة والحماية التي تقدمها لموظفيها الجزائريين ... ولا يمكن تعريضهم لأية عقوبة

---

[1] المصدر نفسه ،ص118

[2] المصدر نفسه ، ص119.

إدارية إلا بإعادتهم إلى حكومتهم و لا ينقلون إلا بعد أخذ موافق كتابية منهم [1].

نستنتج مما سبق استمرارية الوجود الثقافي في الجزائر وذلك أن التعاون الثقافي الفرنسي هو أسلوب الحفاظ على النفوذ الاستعماري الفرنسي في الجائر هذا التعاون الثقافي يستهدف أولا نشر اللغة الفرنسية و توسيع نطاق نفوذ الثقافة الفرنسية وتكوين الكوادر العليا و الوسطى اللازمة لدوران دولاب الحكم و الإنتاج في الجزائر ، ولتحقيق هذا إضافة إلى الهيكل التعليمي المتكامل الأركان الذي أقامته فرنسا قبل الاستقلال جاءت اتفاقية إفيان لتكرس النفوذ الثقافي الفرنسي في الجزائر وتقرر استمرار العلاقة الثقافية غير العادية بين البلدين ، وقد طبقت بالفعل مبادئ هذه الاتفاقية فيما يخص الثقافة . ففي 11 أوت 1962م أصدرت وزارة شؤون الجزائر في فرنسا لائحة إنشاء المكتب الثقافي و الجامعي للجزائر لإدارة نحو 60 منشأة ثقافية فرنسية منها أربع ثانويات استقبلت حتى عام 1968م ، 13500 طفل جزائري ، هذا المكتب الثقافي نظم من حيث وضعه القانوني كفرع من فروع السفارة الفرنسية في الجزائر و كجهاز أجنبي يتمتع بالكثير من مظاهر الاستقلال الذاتي عن الجزائري و معنى "البعثة الثقافي" هو وجود مجموعة من المؤسسات التعليمية والثقافية التي تملكها فرنسا و يديرها فرنسيون بنفس النظم المطبقة في فرنسا ، و أقيم الأسلوب التنظيمي للمكتب الجامعي و الثقافي الفرنسي بالجزائر على أساس مجلس غدارة يجمع بين ممثلين عن وزارة المالية والتربي والتعليم و الثقافية والخارجية

---

[1] المصدر نفسه ، 119، 120

الفرنسية ، وممثلين عن الحكومة و ممثلين عن المدرسين العاملين في نطاق المؤسسات التي يدريها ويشرف عليها المكتب ، وقرارات هذا المجلي ينفذها معين بلائحة صادرة من قبل كل الوزارات الفرنسيين المعنيين (شؤون ثقافية ، خارجية ، شؤون جزائرية ، تربية وتعليم).

هذا الوضع القانوني للبعثة الثقافية الفرنسية كان يهدد النظام التعليمي الوطني الجديد . ومبرر قبوله هو بقاء الفنيين الفرنسيين وأموال فرنسا التي كانت تساعد بها الجزائر.[1]

وهكذا استمرت الاتفاقيات الثقافية المبرمة بين البلدين وما يلاحظ عليها هو ظاهرة الثبات النسبي للمساعدات المالية للتعاون الثقافي و عدم تأثره بالتوترات السياسية و الاقتصادية التي كانت تنشأ بين البلدين خلال تلك السنوات . وها هو جدول يبين أرقام هذه المساعدات في الفترة ما بين 1963-1970م بملايين الفرنكات الفرنسية .

[1] و الواقع أن فرنسا لم تكن تنفق من خزينتها شيئا لأن ما كانت تنفقه هنا هو جزء بسيط جدا من ثروات الجزائر التي كانت آنذاك محتكرة لها .

السنة	قيمة المساعدات بملايين الفرنكات
1963	50 مليون فرنك
1964	**150 مليون فرنك**
1965	154,5 مليون فرنك
1966	135 مليون فرنك
1967	114,3 مليون فرنك
1968	127 مليون فرنك
1969	141,3 مليون فرنك
1970	136 مليون فرنك

وهذا يدل على ندى الأهمية التي كان يحتلها باستمرار الوجود الثقافي والفني في الجزائر حتى أوائل أعوام السبيعنات[1]

أما عدد العاملين من الفرنسيين في المجال الثقافي فبلغ 5921 و هذا في ديسمبر 1970 م أما في قطاع التعليم فوصل عدد المعلمين الفرنسيين في أواخر عام 1969 م الى 6200 منهم 400 أستاذ جامعي، وضمت الثانويات الفرنسية بالجزائر العاصمة وعنابة وقسنطينة ووهران 12356 تلميذا منهم 3529 جزائري وحصل 813 جزائري على البكالوريا الفرنسية في سنة 1970 .

ونلاحظ بأنه رغم اتجاه الجزائر في أكتوبر 1969 م الى جلب الخبرات من غير

[1] نازلي معوض أحمد ، المرجع السابق، ص194-200

الفرنسيين إلا أن طلبات الجزائر من الفنيين و المعلمين الفرنسيين أصبحت أكثر من طاقة فرنسا ، ومن الأمثلة على هذا فإن طلبات الجزائر في العام الدراسي 1972/71م كانت : 8469 خبير فرنسي في التعليم ، فلم تقدم فرنسا سوى 4322 خبير فقط ، وفي سنة 1973/72 م كانت الطلبات10497 فقدمت 3676، وفي سنة 1974/73 كانت الطلبات 12739 فقدمت 3557 فقط[1]

و تقييمنا نحن لهذهالاتفاقيات نكتفي فيه بتبني ما أورده برنامج طرابلس ونصه : "واتفاقيات إفيان المبرمة في 18 مارس 1962م قد أقرت الاعتراف بالسيادة الوطنية للجزائر ووحدة ترابها، ولكن هذه الاتفاقيات قد مضت في مقابل الاستقلال على سياسة تعاون بين الجزائر و فرنسا وهذا التعاون كما يبدو من اتفاقيات إفيان يستلزم إبقاء قيود التبعية في الميدان الاقتصادي و الثقافي ... ومن الواضح أتن التعاون بهذا المفهوم يمثل أصدق تعبير على سياسة الاستعمار الجديد التي تتوخاها فرنسا ، ويتصل بظاهرة تحويل الاستعمار القديم إلى استعمار من نوع جديد .. ان اتفاقيات إفيان تمثل قاعدة لاستعمار الجديد ، تحاول فرنسا استعمالها لتمكين هيمنتها و تنظيمها في شكل جديد ..."[2]

---

[1] المرجع السابق ص204، 205، 208

[2] برنامج طرابلس ، ص3، 7